Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (12): 30 Sep 2021
P: 10 - 31

ISSN: 2522- 3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (12): 30 سبتمبر 2021م
ص: 10 - 31

The Role of Non- Profit Organizations in Building the Capacity of their Beneficiaries

Meshari Abdulhadi Alsabilah

Faculty of Arts & Humanities || King Abdulaziz University || KSA

Abstract: The study aimed to mainly identify the role of non- profit organizations in building the capacity of their beneficiaries. The study relied on the social survey approach and used the questionnaire as a tool to realize the purpose of the study. The survey population was (1353) beneficiaries who attended the capacity building program, offered by five different organizations across the Kingdom. They were selected using the simple random sample (SRS) method. The study found a number of results, the most important of which was that the survey population believed that they benefited from the capacity building program in general. The study also showed statistically significant differences in the degree to which the trainees benefited from the capacity building program, according to the organization that offered the program. The study recommended several measures, the most important of which are: Non- profit organizations should develop programs that aim to develop and market the beneficiaries products and link them to e- commerce websites. Non- profit organizations should develop an electronic application to provide training, guidance and development programs in order to foster communication with beneficiaries to enable their capacity in a more impactful way.

Keywords: Non- Profit Organizations, Work, Social Development, Role Theory.

دور المنظَّمات غير الرِّبحية في بناء قدرات المستفيدين منها

مشاري عبد الهادي السبيلة

كلية الآداب والعلوم الانسانية || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسةُ إلى التَّعرُّف على دَور المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها، وقد اعتمدت الدراسةُ على منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت الاستبانة أداةً لتحقيق الغرض من الدراسة. وتكوَّن مجتمعُ الدراسُة من (1353) المستفيدين ممَّن حضروا برنامجَ بناء القدرات لدى خَمس منظَّماتٍ متنوِّعة في مناطق المملكة، وقد اختيرت عيّنةُ الدراسة باستخدام أسلوب العيّنة العشوائية البسيطة. وتوصَّلت الدراسةُ إلى عددٍ من النتائج؛ كان من أهمِّها أنَّ أفرادَ العيّنة يَرَوْن استفادتَهم في العموم من برنامج بناء القدرات. كما أظهرت الدراسةُ وجودَ فروقٍ ذاتِ دلالةٍ إحصائية ترجع لاختلاف متغيّر الجمعية المنظِّمة للبرنامج- عند مستوى الدلالة (0.01) بين درجات استفادة المتدرّبين من برنامج بناء القدرات. وخَلَصت الدراسةُ إلى عددٍ من التوصيات؛ من أهمِّها: أن تعمل المنظَّماتُ غيرُ الربحية على تصميمِ برامجَ تستهدف تطويرَ منتجات المستفيدين وتسويقَها، وربطَهم بمواقع التسويق الإلكتروني، وأن تعمل المنظَّماتُ غيرُ الربحية على تصميم برنامجٍ إلكترونيٍ لتقديم البرامج التدريبية والإرشادية والتطويرية، الأمرُ الذي يسهِّل عمليةَ تعزيز التواصُل مع المستفيدين لتمكين قُدراتهم تمكينًا أعمقَ أثرًا.

الكلمات المفتاحية: المنظَّمات غير الربحية، العمل الحر، التنمية الاجتماعية، نظرية الدور.

المقدّمة.

تُعَدُّ التنميةُ الاجتماعية- بمفهومِها الشَّامل، ومَضامينِها المرتكِزة على إحداث الأثر المتكامل في الإنسان، كما تُعَدُّ موجّهًا عامًّا تُبنى من خلاله السِّياساتُ الاجتماعية والبرامج التي تحقِّق متطلَّباتِ الاستدامة، ويُحدِث نَوعًا من التقارُب التنموي بين فئات المجتمع، وخصوصًا الفئاتِ المحرومةَ المنتمية إلى القُوى الاجتماعية التي تُعَدُّ خارجَ نِطاق الوصول التنموي؛ إذ تحتاج هذه الفئاتُ إلى مؤسَّساتٍ ومنظَّماتٍ يكون لديها القدرةُ على العمل على تحوُّل هذه الفئات مِن استراتيجية الرِّعاية إلى استراتيجية الاستدامة، ونقلِها إلى نِطاق الفئات الأشدِّ استقرارًا وقدرةً على الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية، وابتكارِ برامجَ ومبادراتٍ تحقِّق عائدًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا يوفِّر لها نسبةً لا بأسَ بها من الدَّعم المستدام. وقد برز دَورُ المنظَّمات غيرِ الرِّبحية في تأسيس وتطوير برامجَ تنمويةٍ تستهدف إحداثَ أثرٍ اجتماعي واقتصادي ينعكس على حياة المستفيدين منها.

وتُعَدُّ المنظَّماتُ غيرُ الربحية ركنًا أساسيًّا في العمل الاجتماعي، وجزءًا من نشاط التنمية الاجتماعية، بل إنَّ بعضها قد تجاوز في دَوره ما تقوم به القطاعاتُ الحكومية؛ لِما تتمتَّع به من مُرونةٍ في أنظمتها، وسهولةٍ في إجراءاتها، ولبُعدِها عن البيروقراطية التي تقيِّد العملَ، إضافةً إلى أنَّها تُعَدُّ مُساندةً ومكمِّلةً لعمل القطاعات الحكومية، ولعلَّ تزايُدَ أعدادها عامًا بعد عامٍ دليلٌ على وعيِ الدُّول والمجتمعات بأهميّتها، وبما تحقِّقه من أهدافٍ للنهوض بالمجتمع (الخريجي، 2017، ص 296).

وتساهم تلك المنظَّماتُ في تعزيز التنمية الشَّاملة في المجتمع من خلال توفيرِ الإمكاناتِ الضَّرورية لتنمية قدرات الفرد، ويتضمَّن ذلك التزويدَ بالمعارف والمهارات وغيرَ ذلك؛ كما أنَّ تلك المنظَّماتِ توفِّر مساحاتٍ يمكِن فيها للمستفيدين التفاعُلُ والتواصُلُ والمناقشةُ، وتعلُّمُ كيفيةِ التَّعاطُف بعضِهم مع بعض، ومن ثمَّ يؤدِّي إلى تنمية قدرتهم على الاندماج في مجتمعاتهم؛ كما أنَّ المنظَّماتِ غيرَ الربحية تمكِّن المستفيدين من التحوُّل إلى أفرادٍ نشطين ومهتمّين بالتشاور حول أهدافهم، والتعاوُنِ مع الآخَرين من أجْل تحقيقها (Mitchell,2016,p.40).

وعليه تَبرُز أهميَّة المنظَّمات غير الربحية ودَورُها في بناء قدرات المستفيدين منها؛ وذلك من خلال تصميم البرامج والمبادرات التي تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم. وبناءً على ذلك تأتي هذه الدراسةُ لتسليط الضَّوء على دَور المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها، من وجهة نظر المستفيدين.

مشكلة الدراسة:

ترغب كثيرٌ من الدول في وجود المنظَّمات غير الربحية؛ لما لها من أهميَّة كبيرة تؤثِّر إيجابيًّا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع؛ سواءٌ من الناحيةِ الاقتصاديةِ، أو الاجتماعيةِ، أو الصحيةِ، أو الثقافيةِ، لا سيَّما أنَّ هذه المنظَّماتِ تعمل على تقديم برامجَ ومبادراتٍ للعاطلين عن العمل؛ وذلك عن طريقِ تأهيلِهم وتدريبهم، ومن ثَمَّ إيجادِ فُرَصٍ عمل لهم (كتبخانه وآخرون، 2012).

أنَّ المنظَّماتِ غيرَ الربحية صارت فاعلًا أساسيًّا في عملية التنمية من خلال الصِّيغة الحديثة للتنمية؛ وهي الاستدامة. وهذا المنطقُ هو الذي يقود التحوُّلَ الآن من استراتيجية الرِّعاية إلى استراتيجية التنمية؛ إذ تسعى هذه المنظَّماتُ إلى إشباعِ حاجات البشَر، والعملِ على تحويلهم من مستهلكين إلى منتجين (أبوليلة، 2014).

وقد أضحى بناءُ قدرات المستفيدين من الأدوار الرئيسة التي تعمل على القيام بها المنظَّماتُ غيرُ الربحية؛ وذلك أنَّ التنمية تقتضي الشُّمولَ عند تصميم البرامج والمبادرات. وقد أكَّدتْ عددٌ من الدراسات – منها دراسةُ (الدليمي، 2018؛ الزهراني، 2020؛ الهذلول، 2017؛ الهوساوي، 2018)- أهميَّة الدَّور التنموي الذي تقوم به

المنظَّماتُ غيرُ الربحية في بناء قدراتِ المستفيدين منها؛ من خلال العملِ على تمكينِ المستفيدين من فُرَص العمل، وتوفيرِ التأهيل والتدريب المناسبَين.

ولا شكَّ أنَّ بناءَ قدرات المستفيدين يُعَدُّ نهجًا تنمويًّا يستهدف اكتشافَ معارفِ الفرد ومهاراته التي تمكِّنه من الارتقاء بِذَاته وبنائها وتطويرها، ومن ثمَّ تحسينِ خياراته بما يعود عليه بالنَّفعِ الاجتماعي والاقتصادي، ويتجلى ذلك الدور الذ تقوم فيه المنظمات غير الربحية من خلال فهم متطلبات الأدوار لدى المستفيدين ونقلهم من حالة صراع الدور الى وضوح الدور والعمل على تمكينهم من توقعات الدور التي تعمل المنظمات غير الربحية على تأسيس مجموعة المفاهيم لديهم.

وبذلك يفترض ان يتشكل نوع المقاربة التنموية وفهم للأدوار بين المنظمات غير الربحية والمستفيدين منها، والتي سوف تنعكس ايجاباً على أداء أدوارهم وممارساتهم للسلوكيات والافعال الاجتماعية والاقتصادية، وهنا يكمُن دَورُ المنظَّمات غير الربحية في تأسيس العمل التنموي لدى المستفيدين منها.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديدُ مشكلة الدراسة في التَّساؤل الرَّئيس التَّالي: ما دَورُ المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين؟

ويتفرَّع منه الأسئلةُ الفرعية التالية:

1- ما دَورُ المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها للبَدء بالعمل؟
2- هل هناك علاقةٌ بين المنظَّمات ودرجة استفادة المستفيدين من برنامج بناء القدرات؟

فرضية الدراسة:

نظراً لطبيعة ومشكلة الدراسة المراد تناولها اعتمدت الدراسة على التحقق من الفرضية التالية: تفترض الدراسة وجود علاقة بين المنظمة التي تقدم برنامج بناء القدرات واستفادة المستفيدين منها.

أهداف الدراسة

تهدفُ الدراسة إلى الآتي:

1. فَهم دَور المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها للبدء بالعمل.
2. إبراز دَور برامج بناء القدرات على المستفيدين من المنظَّمات غير الربحية.
3. التَّعرُّف على العلاقة بين المنظَّمات ودرجة استفادة المستفيدين من برامج بناء القدرات.

أهميَّة الدراسة

تنبُع الأهميَّةُ العلمية للدراسة من فَهمِ دَور المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها في الأمور المتعلِّقة بالبَدء بالعمل. ويتجلَّى فَهمُ ذلك الدَّور من خلال الاستعانة بعلم الاجتماع، وخاصَّةً منظورَ نظريةِ الدَّور، الأمرُ الذي يساعد على توضيح ما تقوم به المنظَّماتُ غير الربحية تجاه المستفيدين منها. كما تبرُز أهميَّةُ الدراسة في البُعد التطبيقي لها الذي يساهم في لَفتِ انتباه المنظَّمات غير الربحية نحو البرامجِ والمبادراتِ التي من شأنها تلبيةُ احتياجات المستفيدين منها.

مصطلحات الدراسة

1- المنظَّمات غير الربحية:

تعد جمعية أهلية كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، مؤلفة من أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، أو منهما معاً، غير هادفة للربح أساساً، وذلك من أجل تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل، أو نشاط اجتماعي، أو ثقافي، أو صحي، أو بيئي، أو تربوي، أو تعليمي، ونحو ذلك من نشاطات، أو أي نشاط أهلي آخر تقدره الوزارة، سواء كان ذلك عن طريق العون المادي، أو المعنوي، أو الخبرات الفنية أو غيرها، وسواء كان النشاط موجهاً إلى خدمة العامة كجمعيات النفع العام، أم كان موجهاً في الأساس إلى خدمة أصحاب تخصص أو مهنة كالجمعيات المهنية والجمعيات العلمية والجمعيات الأدبية (نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، 1437هـ، ص 8).

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية المنظمة بوصفها كيان منظم يهدف لتحقيق أغراض معينة ويتمتع بشخصية معنوية (بدوي، 1987، ص 230).

كما تُعرَّف المنظَّماتُ بأنها" كلُّ التجمُّعات البشَرية التي يقيمها الأفرادُ فيما بينهم لخدمةِ مصلحةٍ عامَّة دون استهداف الرِّبح؛ وذلك باستعمالِ مهاراتهم وخبراتهم الخاصَّة في تأطير فئةٍ من المجتمع وتكوينها، وتوعيتها في جُلِّ مجالات الحياة الخاصَّة بذلك المجتمع (العزة، 2013، ص 56).

كما تُعرَف المنظَّماتُ غيرُ الرِّبحية بأنها منظَّماتٌ مستقلَّة وغيرَ ربحية، مكرَّسةٌ للتحسين من جَوْدة حياة الأشخاص المحرومين (Navarro- Flores, 2011,p. 48).

ويمكن تعريفُ المنظَّماتِ غيرِ الربحية في هذه الدراسة اجرائياً: بأنها جمعياتٌ خيرية تستهدف تمكينَ المستفيدين منها من خلال مجموعةٍ من البرامج والمبادرات والأنشطة التي تحقِّق الأثرَ المطلوب في المستفيدين منها.

2- بناء قدرات المستفيدين:

احتلَّ مفهومُ بناء القدرات خلال العقود الأخيرة حيّزًا كبيرًا في الأدبيَّات العلمية والمنظَّمات العالمية؛ إذ طرأ على هذا المفهوم تحوُّلاتٌ كبيرة، وصار نهجًا تنمويًّا يستهدف تنميةَ قدرات المنظَّمات والأفراد للقيام بأدوارهم بكفاءةٍ وفعالية. ولذلك نجد برنامجَ الأُمَم المتَّحدة يعرِّف بناءَ القدرات بأنَّه عمليةُ تغييرٍ يشارك من خلالها الأفراد والمؤسَّسات في مجموعة من أساليب التعلُّم؛ إذ يطوِّرون ويكتسبون معارفَ ومهاراتٍ، وخبراتٍ فنيةً، وأدواتٍ تعزِّز قدرتَهم على التدخُّل تدخُّلًا فعَّالًا، ويغيِّرون أنفُسَهم والبيئةَ التي يعملون فيها ويحسِّنونها. وينطوي هذا على الكثير من الأنشطة والعمليات التي تَهدِف- في نهاية المطاف- إلى تنفيذِ سياساتٍ ومشاريعَ وبرامجَ وعملياتٍ وقراراتٍ واستجاباتٍ مؤسَّسيةٍ نَوعيةٍ وفعَّالة (برنامج الأمم المتحدة، 2020، ص 3).

كما يمكن تعريفُ بناء القدرات بأنَّها مجموعةُ تدخُّلاتٍ منظَّمةٍ ومخطَّطٍ لها، من داخلِ المنظَّمةِ أو من خارجِها؛ من خلال تيسيرِ تدفُّق المعلومات، والتدريبِ، وبناءِ قواعدِ بياناتٍ، وتحقيقِ التواصُلِ والتَّشبيك؛ كلُّ ذلك لزيادةِ الكفاءة والفعالية (صبرة، 2020، ص 242).

وبناءً على ما سبق يمكن تعريفُ بناء القدرات إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنها تدخُّلاتٌ تنمويَّة للمنظَّمات تُصمَّم في صورة برامجَ تدريبيةٍ؛ بُغيةَ بناءِ المستفيدين منها وتعزيزهم وتطويرهم؛ حتى يتمكَّنوا من البَدءِ في العمل وضمانِ الاستمرار فيه.

هيكلة الدراسة

قُسِّمتْ هذه الدراسةُ إلى مبحثين؛ يتناول المبحثُ الأولُ منهما الإطارَ النَّظري للدِّراسة والدِّراساتَ السَّابقةَ، أمَّا المبحثُ الثاني فيتناول النظريةَ الموجِّهةَ للدراسة.

2- الإطار النَّظري والدِّراسات السَّابقة.

أولًا- دَور المنظَّمات غير الرِّبحية في بناء قدرات المستفيدين منها:

يُعَدُّ بناءُ القدرات العملية التي يصبح من خلالها الأشخاصُ الذين يفتقرون إلى السَّيطرة أشدَّ قوَّةً، ولا يعني ذلك أن يكون لديهم سيطرةٌ على الآخَرين، بل يعني التمتُّعَ بقوَّة في العمل تمكِّنهم من تحقيق أهدافهم، وتظهر أهدافُ التمكين متواترةً في وثائق السِّياسات التي تُصدِرها الحكوماتُ، خاصَّةً الأوراقَ الاستراتيجيةَ التي تتناول الحدَّ من الفقر (Ahmed & Ali, 2019,p. 115).

وتستهدف عمليةُ بناء القدرات مُساعَدةَ أفراد المجتمع على اكتساب مهاراتٍ سُلوكية تجعلهم أشدَّ اعتمادًا على أنفُسهم في حلِّ مشكلاتهم، وتزويدَ أفراد المجتمع بالمعلومات التي تمكِّنهم من التوصُّل إلى مصادرِ الخدمات ومطالبةِ المسؤولين إذا تَعذَّرت استفادتُهم من هذه الخدمات، وإيجادَ مؤسَّساتٍ تضمُّ الفئاتِ المحتاجةَ حتى تكون أشدَّ قدرةً على التحرُّك لتحقيق مطالبها، ومساعدةَ المنظَّمات على تنظيم نفْسها داخليًّا لتقدِّم خدمةً أفضلَ لأفراد المجتمع (أبو الفتوح، 2016، ص 296).

وتقوم المنظَّمات غير الربحية- من خلال بناء قدراتِ الأفراد وتحسينِ مستوى أدائهم، على إعدادهم لخوض ميادين العمل، وتوفيرِ فُرَصِ التدريب والتأهيل والتوظيف لهم؛ وذلك من خلال مجموعةٍ من البرامجِ الموجَّهةِ التي تستهدف تطويرَ قدرات المستفيدين منها؛ وفيما يلي نعرض أبرزها.

- **نشر ثقافة العملِ الحُرِّ:**

يؤدِّي نشرُ ثقافة العمل الحُرِّ دَورًا بالغَ الأهميَّة في دعم المستفيدين من المنظَّمات غير الربحية (سواءٌ المنظَّماتُ غيرُ الربحية أو الجمعياتُ الخيرية) في إقامة المشروعاتِ الاقتصادية الخاصَّة بهم؛ إذ إنَّ الوعيَ بماهية العملِ الحُرِّ، وأهميَّتِه في الحدِّ من انتشار البَطالة، وعوائدِه الاقتصادية، يُعَدُّ ركنًا أساسيًّا في تحفيز المستفيدين نحو العمل المستقلِّ والحُرِّ؛ وتكمُن أهميَّةُ دَور المنظَّمات غير الربحية في نشر تلك الثقافة في أنَّ الكثيرَ من المستفيدين من دعم المنظَّمات غير الربحية لا يملكون الوعيَ الكافي حول مفهوم العملِ الحُرِّ، والتأثيراتِ الإيجابية المحتمَلة لتفعيله عليهم.

ويُعَدُّ نشرُ ثقافة العملِ الحُرِّ من الاستراتيجيات المهمَّة لتعزيز القدرات لدى المستفيدين من دعمِ المنظَّمات غير الربحية؛ وتكمُن أهميَّةُ تلك الاستراتيجية في أنها تمكِّن المستفيدين من اكتساب المهارات اللازمة لإدارة مشروعاتهم الخاصَّة بأنفُسهم. ويتضمَّن نشرُ ثقافة العملِ الحُرِّ تدريبَ المستفيدين على عددٍ من المهارات؛ منها أخذُ زِمام المبادرة، والبحثُ المبدِع عن الفُرَص واكتشافُها، ووضعُ الميزانيات المالية، وتصوُّرُ التوقُّعات حول مقدار الاحتياجات من الموارد، وتقديرُ الدَّخل المحتمَل، والتواصُلُ الفعَّالُ، والتَّسويقُ لِلذَّاتِ والأفكار (Awogbenle & Iwuamadi, 2010,p. 834).

وتبرُز أهميَّة دَور المنظَّمات في نشر ثقافة العملِ الحُرِّ بروزًا خاصًّا في جهودها التوعوية الموجَّهة لدعم خرِّيجي الجامعات المتردِّدين بين التوجُّهِ نحو العملِ الحُرِّ وبين البحثِ عن وظيفة ثابتة؛ إذ تستطيع المنظَّماتُ غيرُ الربحية توعيةَ الشَّباب بقيمة العملِ الحُرِّ في ظلِّ ضعفِ البواعث إلى التوجُّه نحوه وكثرةِ المثبطِّات أيضًا، وتتضمَّن تلك المثبِّطاتُ ضعفَ تشجيع الآخَرين، وعدمَ توفُّر المعرفة الكافية حول مبادئ إدارة الأعمال ومفاهيمها (Onyemerekeya & Ukwuoma, 2015,p. 9).

- **البرامج التدريبية المهنية والحرفية:**

من المعروف أنَّ من أهمِّ الأهداف التي تسعى المنظَّماتُ غيرُ الربحية إلى تحقيقها تشجيعَ المستفيدين على الاعتماد على النَّفْس، ودعمَ حقِّهم في المشاركة الكاملة في اتِّخاذ القرارات التي تؤثِّر على حياتهم؛ ويكون ذلك من خلال تصميمِ البرامج التي ترتكز على إعادةِ التأهيل والتدريب، وحمايةِ حقوق المستفيدين، والتنميةِ، مع مراعاةِ متطلَّبات تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع (نزال، 2014، ص 19).

لذلك صارت المنظَّماتُ غير الربحية تؤدِّي دَورًا بالغَ الأهميَّة في توفير التدريب المهني والحرفي لجمهور المستفيدين منها؛ وتستهدف تلك المنظَّماتُ- من خلال توفير الفُرَص التدريبية في هذا المجال- إكسابَ المستفيدين القدراتِ والمهاراتِ اللازمةَ للتمكُّن من ممارسة الأنشطة الاقتصادية الحُرَّة التي تساهم في توليد دخلٍ مُجْزٍ لهم وتحسينِ مستوى معيشتهم. وهناك الكثيرُ من الممارسات والخصائص التي تميِّز دَورَ المنظَّمات غير الربحية في هذا الصَّدد، والتي تَعرَّضتْ لها الأدبيَّاتُ الحديثةُ ذاتُ الصِّلة. وتقدِّم المنظَّماتُ غير الربحية البرامجَ التدريبيةَ المهنية والحرفية للمستفيدين (البحري، 2018، ص 45)؛ وتسعى تلك البرامجُ إلى تنميةِ قدرات المستفيدين، وتوسيعِ نِطاق الخيارات المتاحة أمامهم، وإكسابِهم مختلِفَ المعارف والقِيَم والمهارات التي تؤهِّلهم للاعتمادِ على أنفُسهم، وللمشاركةِ الايجابية في المجتمع، واتِّخاذِ القرارات وتحويلِها إلى إجراءاتٍ عملية (مسعود، 2014، ص 85).

وقد يتطلَّب تنظيمُ برامج التدريب الحرفي والمهني- في بعض الأحيان- التعاوُنَ مع عددٍ من المنظَّمات الأخرى، وتتضمَّن أوجُهُ التعاون في هذا الصَّدد تصميمَ البرامج، وتنظيمَ وِرَشِ العمل والمحاضراتِ التدريبيةِ التي يمكن من خلالها إكسابَ المستفيدين (خاصَّةً الشَّبابَ منهم) المهاراتِ والقدراتِ القيِّمةَ والمفيدةَ التي تمكِّنهم من إيجاد فُرَصٍ جديدة لتوليد الدَّخل (Ilmudeen, 2012,p. 43).

- **تقديم المساعدات المالية والقروض:**

تُعَدُّ القروضُ من أبرز صُوَر الدَّعم التي تقدِّمها الجمعياتُ الخيرية للمستفيدين منها؛ وتحصُل الجمعياتُ الخيرية على القدر الأكبر من الموارد المالية اللازمة لذلك من المنظَّمات غير الربحية؛ ويُعَدُّ هذا النَّوعُ من الدَّعم من أهمِّ وأبرز سُبل دعمِ المستفيدين في إنشاء مشروعاتهم الاقتصادية الخاصَّة.

وممَّا يؤكِّد أهميَّةَ دَور المنظَّمات غير الربحية ما تقوم فيه من التخفيفِ من مظاهر الفقر وعدم العدالة، ومساعدةِ الأفراد والأُسَر على مواجهةِ الصَّدمات الاقتصادية والاجتماعية واستعادةِ التوازن الاجتماعي والاقتصادي في أوقات الأزمات (الجعفراوي، 2013، ص 79).

كما تساهم المنظَّماتُ غيرُ الربحية بمنحِ قروضٍ للأُسَر لإنشاءِ بعض المشروعاتِ الإنتاجية، مع تدريبِهم على بعض الحِرَف الفنية الملائمة للمشروعات المختلفة، كما تسوِّق هذه الجمعياتُ منتجاتِ الأُسَر المنتجة من خلال المَعارض المخصَّصة لذلك (هلال، 2012، ص 39)، وتقدِّم المنظَّماتُ غيرُ الربحية أيضًا المساعداتِ الماليةَ المباشرةَ، وتدعم إنشاءَ المشروعات الإنتاجية الخاصَّة والصغيرة مَحلِّيًّا، وتعمل على تذليل العقبات أمامها (البلي، 2015، ص ص 350- 351).

ومن خلال تقديم القروض والمِنَح تساهم المنظَّماتُ غيرُ الربحية في سدِّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على القروض، الأمر الذي يجعل دَور المنظَّماتِ غيرِ الربحية في هذا الصَّدد وسيلةً مهمَّةً لمحاربة الفقر في المجتمع؛ خاصَّةً وأنَّ المنظَّماتِ غيرَ الربحية توفِّر قروضًا متناهيةَ الصِّغَر، مع إمكانية مَنْحِ القروض الجماعية، خلافًا للقروض الفردية التقليدية المقدَّمة من قِبَل المَصارف التِّجارية (Sheremenko et al., 2017,p. 232).

وممَّا يُكسِب المنظَّماتِ غيرَ الربحية كفاءتَها في التعامل مع الاحتياجات المالية للمستفيدين كونُ الإجراءات الخاصَّة بالتمويل والإقراض لديها أقلُّ بيروقراطيةً وتعقيدًا مُقارَنةً بالمنظَّمات التمويلية العامَّة أو الخاصَّة؛ كما أنَّ تواصُلَ تلك المنظَّمات مُباشَرةً مع الجماهير يجعلها أشدَّ قدرةً على فَهمِ طبيعة المعوِّقات التي يواجهها المستفيدون في إنشاءِ المشروعات وممارسةِ الأنشطة الاقتصادية (Baruah, 2010,p. 980).

- **تطوير المنتجات وتسهيل تسويقها:**

من الضَّروريِّ النَّظرُ إلى هذا الأمر بعين الاهتمام عند دراسة العلاقة بين المنظَّمات والمستفيدين؛ فليس من السَّهل على المستفيدين الحاصلين على الدَّعم من المنظَّمات غير الربحية التمكُّنُ من تطوير منتجاتهم وتسويقُها منفردين ولذلك فمن الضروري دعمُهم من خلال ما تمتلكه المنظَّماتُ غيرُ الربحية من إمكاناتٍ تستطيع المساهمةَ في تحسين عمليات تطوير المنتجات؛ والغرضُ من ذلك الوصولُ بجَودة المنتجات إلى مستوًى يمكن تسويقُه تِجاريًّا؛ إذ لا يمكِن لأيِّ مشروع- مَهْما كان حجمُه أو طبيعةُ المنتَج الذي يقدِّمه- تحقيقُ النَّجاح من دون وجود التسويقِ الفعَّال؛ فالتسويقُ هو الوسيلة التي يتعرَّف من خلالها المستهلِكون على المنتَج وعلى خصائصه، وهو أيضًا وسيلةٌ لجذبِ المستهلِك وإقناعِه بشراء المنتج، ويُعَدُّ التسويقُ من الأوجُه المهمَّة للدَّعم الذي تقدِّمه المنظَّماتُ غيرُ الربحية لمشروعات المستفيدين.

وتختلف الصُّعوباتُ التسويقية باختلاف نوعِ المشروع وطبيعةِ النَّشاط الذي يمارسه، وتُعاني الأُسَرُ المنتِجةُ عادةً من اختناقاتٍ تسويقيةٍ ناجمةٍ عن عدم وجود منافذَ تسويقيةٍ منتظمةٍ لتعريفِ المستهلِك المحلِّي والخارجي بمنتجاتِ هذه الأسر وخدماتها، فضلًا عن ضِيق نِطاق السُّوق المحلِّي، وعدمِ اتِّباع الأساليب العلمية الحديثة في مجال التسويق، ونقصِ الكفاءات التسويقية، وضعفِ كفاءة أساليب النَّقل والتوزيع والتعبئة والتغليف، وكلُّ ذلك يَحُدُّ من قدرة هذه الأُسَر على تسويق منتجاتها (العبد اللات، 2012، ص 15).

وقد أشارتْ بعضُ الدراسات الحديثة إلى أهميَّة دَور المنظَّمات غير الربحية في دعم المستفيدين وتمكينهم في الكثيرِ من الجوانب المتعلِّقة بتطوير المنتجات وتسويقها؛ ومن هذه الدراسات دراسةُ جورج (George, 2014,p. 23) التي أشارتْ إلى أنه- من خلال الدَّعم المقدَّم من قِبَل المنظَّمات غير الربحية- يمكن للمستفيد الحصولُ على المعرفة الكافية حول مدى توفُّرِ الموادِّ الخام اللَّازمة للإنتاج، وكيفيةِ تسويقها والترويجِ لها، ومقدارِ العائد المتوقَّع من إطلاقِ المنتَج وطرحِه في الأسواق؛ لذلك أكَّدت الدراسةُ أهميَّةَ برامج تنمية المهارات التي تقدِّمها المنظَّماتُ غيرُ الربحية في دعمِ قدرة أصحاب المشروعات الصَّغيرة على تطوير منتجاتهم وتسويقها، وتمكينِهم من ذلك.

ويرى الباحثُ أنَّ دَور المنظَّمات غير الربحية من عواملِ نجاح المشروعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الموجَّهة للمستفيدين؛ إذ قد يكون لدى المستفيدِ الأفكارُ المبتكَرة مع افتقاده الدِّرايةَ أو الموارِدَ الكافية لتطوير منتجَه للوصول إلى القدرة على التَّسويق التِّجاري، كما أنَّ المستفيدَ العاديَّ غالبًا ما يفتقد القدرَ الكافي من الإمكاناتِ الضَّرورية لتسويق منتَجه في الأسواق؛ وهنا تبرُز أهميَّةُ الدَّعم المقدَّم مِن قِبَل المنظَّمات غير الرِّبحية في مجال التسويق.

ثانيًا- الدِّراسات السَّابقة:

- **دراسة الزَّهراني (2020)** بعنوان: "منظَّماتُ المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: من وجهة نظر القيادات في منطقتي مكة المكرمة والباحة". وهدفت إلى التَّعرُّف على واقع منظَّمات المجتمع المدني في منطقتي مكة المكرمة والباحة، وعناصر تكوين هذا المجتمع. ومعرفة واقع التنمية المستدامة في منطقتي مكة المكرمة والباحة في منطقتي مكة المكرمة والباحة. والمعيقات التي تواجه منظَّمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية

المستدامة في منطقتي مكة المكرمة والباحة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع البيانات. وتكون مجتمعا الدراسة من القيادات في منظَّمات المجتمع المدني في منطقتي مكة المكرمة والباحة وتم تطبيق الدراسة على عينة من كل مجتمع منهما. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن أفراد عينتي الدراسة محايدون في موافقتهم حول واقع منظَّمات المجتمع المدني في منطقتي مكة المكرمة والباحة. أفراد عينتي الدراسة موافقون على واقع التنمية المستدامة في منطقتي مكة المكرمة والباحة. أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسِّطة على مساهمة منظَّمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في منطقتي مكة المكرمة والباحة وفئة منطقة مكة المكرمة الأكثر موافقة. إن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعيقات التي تواجه منظَّمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. وخرجت الدراسة بالتوصيات التالية: • الاهتمام بتوفير الموارد المادية لمنظَّمات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية. • العمل على الحد من كثرة التغييرات والتشكيلات الإدارية في منظَّمات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية. والعمل على تعزيز الاهتمام الإعلامي بإبراز دور منظَّمات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية المستدامة. والاهتمام بتقليل تكاليف البرامج والمشروعات التي تخص التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

- **دراسة العصفور (2019)** بعنوان: "دَورُ منظَّمات العمل الخيري في المجال الاجتماعي والثقافي: دراسةٌ مطبَّقةٌ على منظَّمات العمل الخيري بمدينة الرياض". هدفت هذه الدراسةُ إلى التَّعرُّفِ على دَور منظَّمات العمل الخيري في المجال الاجتماعي والثقافي المسجَّل بمدينة الرياض، والوقوفِ على إنجازات هذه المنظَّمات في التنمية الاجتماعية والثقافية، وكذلك تحديدِ السَّلبيات والإيجابيات في إنجازاتها التنموية. وقد استخدم الباحثُ ثلاثَ طرائق هي الطَّريقةُ الوصفية والتاريخية والمقارنة، وثلاثَة أساليبَ هي أسلوبُ تحليل المضمون، والأسلوبُ الإحصائي البياني، والأسلوبُ الاستقرائي. وكانت أهمُّ النتائج التي توصَّل لها: رُسوخَ ثقافة التطوُّع في المجتمع السعودي، وتعدُّدَ صُوَرها، وضعفَ جانبها المؤسَّسي. وقد أُجريتْ هذه الدراسة في سِتِّ حِقَب؛ فكان العملُ المسجَّلُ ضعيفًا جدًّا في الحِقَبِ الأربعة الأولى، وبارزًا نسبيًّا في الحِقبَتَين الأخيرتين. وتبيَّن أنَّ العملَ الاجتماعيَّ المسجَّل أبرزُ من العمل الثقافي، واتَّضح أنَّ تسجيلَ منظَّمات العمل الاجتماعي الثقافي بدا واضحًا بعد إحداث 11 سبتمبر خَوفًا منه وخوفًا عليه، كما تبيَّن وجودُ علاقة بين المُخرجات الإيجابية للعمل المسجَّل ومحاور رؤية 2030 وأهدافها. أمَّا أهمُّ التوصيات فكانت: ترسيخَ ثقافة العمل المؤسَّسي في العمل الخيري بالتنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة، وإنشاءَ هيئةٍ لتنسيق الجهود الحكومية والخاصَّة والتطوُّعية؛ حتى لا تتكرَّر المَناشطُ وتَضعُفَ النتائجُ في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية، والتنسيقَ مع المنظَّمات الخيرية المناظِرة عربيًّا وعالميًّا؛ إذ إنَّ كلَّ هذا من ركائز قوَّة الهُويَّة السُّعودية في رؤية 2030.
- **دراسة أبا حسين (2019)** بعنوان: "العوامل المرتبطة بالْتِحاق الشَّباب السعودي بالعمل في المشروعات الصَّغيرة، في ضوء رؤية المملكة 2030". هدفتْ هذه الدراسةُ إلى الكشف عن العوامل المرتبطة بالْتِحاق الشَّباب السعودي بالعمل في المشروعات الصَّغيرة، والتَّعرُّفِ على المعوِّقات التي تواجهه. وقد استخدمت الدراسةُ منهجَ المسح الاجتماعي، واعتمدت على الاستبانة أداةً لجمع البيانات من عيِّنةٍ عَمْدية مكوَّنةٍ من (250) من أصحاب المشاريع الصَّغيرة المستفيدين من بنك التنمية الاجتماعية. وتوصَّلت الدراسةُ إلى أنَّ توجُّهَ رؤية 2030 يدعم المشروعات، وأنَّ بنكَ التنمية الاجتماعية يعمل على دَعم الشَّباب وتمكينهم من البَدء بمشاريعهم الخاصَّة. كما وجدت الدراسةُ أنَّ إنشاءَ المشروعات الصغيرة يُعطِي الشَّبابَ فرصةً لإثبات كفاءتهم. وفيما يتعلَّق بالمعوِّقات أظهرت النتائجُ أن التسُّترَ التِّجاريَّ، وصعوبةَ الحصول على عقود عملٍ في المناقصات الحكومية، من أهمِّ المعوِّقات التي تواجه عملَ الشَّباب في المشروعات الصغيرة.

- **دراسة الغامدي (2019)** بعنوان: "دَورُ المنظَّمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع رؤية 2030". استهدفت هذه الدراسةُ التَّعرُّفَ على دَور المنظَّمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت في سبيل تحقيق ذلك منهجَ المسح الاجتماعي، وأسلوبَ المسح الشَّامل للعاملين في المنظَّمات غير الربحية والمستفيدين من خدمات المنظَّمات، وأسلوبَ عيِّنةِ كُرة الثَّلج مع قادة المجتمع المحلِّي. وقد تكوَّن مجتمعُ الدراسة من 269 من العاملين، و1842 من المستفيدين، و288 من قادة المجتمع المحلِّي. وكان من أهمِّ النتائج: أنَّ 62% من العاملين يعملون في منظَّماتٍ تعتمد على أكثرَ من مصدرٍ من مصادر الدَّخل، وأنَّ المجالَ الاجتماعي هو الغالبُ عليهم، وأنَّ المجالَ المؤسَّسيَّ هو أشدُّ المجالات مساهمةً في تحقيق التنمية، كما كشفتْ عن وجود توجُّهٍ لدى العاملين نحو تحقيق رؤية 2030. وأنَّ فئة الإناث أكثرُ المستفيدين من المنظَّمات غير الربحية.
- **دراسة الهوساوي (2018)** بعنوان: دَورُ الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع المحلِّي. هدفت هذه الدراسةُ إلى معرفة مدى إسهام جمعيةِ المودَّة في العمل الخيري، من وجهة نظر المستفيدين، ومعرفةِ مدى وعي الفئات المستفيدة من برامج جمعية المودَّة بدَورها في تنمية المجتمع المحلِّي، ومجالاتِ العمل الخيري التي تقوم به جمعيةُ المودة لتنمية المجتمع المحلِّي، والمعوِّقاتِ التي تواجه جمعيةَ المودَّة في سبيلها لتنمية المجتمع المحلِّي. وقد استخدم الباحثُ المنهجَ الوصفي، واعتمد على الاستبانة أداةً لجمعِ البيانات. وتكوَّن مجتمعُ الدراسة وعيِّنتُها من المستفيدين من جمعية المودَّة الخيرية؛ فأُخذتْ عيِّنةٌ عشوائية بلغت (303) من المستفيدين. وتوصَّلت الدراسةُ إلى عددٍ من النتائج؛ كان من أهمِّها: ضرورةُ عملِ الجمعية على تقوية رُوحِ المشاركة بين أفراد المجتمع، وضرورةُ تنظيمِ الجمعية ندواتٍ متخصِّصةً في الإرشاد والإصلاح الأُسَري، وأنَّ من أهمِّ مجالات العمل الخيري الذي تقوم بها الجمعيةُ الوقايةَ من الجريمة والانحراف، وأنَّ من أبرز المعوِّقات التي تواجه جمعيةَ المودَّة لتنمية المجتمع المحلِّي ضعفَ تواصُلِ المستفيدين مع الجمعية. أمَّا أهمُّ التوصيات التي أوصت بها الدراسةُ فهي: الاهتمامُ بتنمية المجتمع المحلِّي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات الهادفة إلى دعمِ تدريب العاطلين عن العمل على الحِرَف اليدوية والصِّناعات الصغيرة، والمساعدةُ بإيجاد وظائفَ لهم، ودعمُ الجهود التطوُّعية لتنمية المجتمع المحلِّي من خلال توعية أفراد المجتمع بدَور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع المحلِّي، وتقديمُ المعونات والقروض الميسَّرة لتوفير الوظائفِ والدَّعمِ الماليِّ للأُسَر المحتاجة.
- **دراسة الدليمي (2018)** بعنوان: "دَورُ الأُسَر المنتِجة في دعم الاقتصاد الوطني تحقيقًا لرؤية المملكة العربية السعودية 2030". سعت هذه الدراسةُ إلى معرفةِ واقع مشروعات الأُسَر المنتِجة في المجتمع السُّعودي، وجدوى البرامج التي تقدِّمها الجهاتُ الدَّاعمة للأُسَر المنتجة، وتحديدِ المعوِّقات التي تواجه مشروعات الأُسَر المنتجة، وتحديدِ سُبُل التغلُّب على تلك المعوِّقات. وقد اعتمدت الدراسةُ المنهجَ الوصفي التحليلي، والاستبانةَ أداةً لجمع البيانات، وتكوَّن مجتمعُ الدراسة وعيِّنتُها من المستفيدين من برنامج الأُسَر المنتجة البالغِ عددُهم (272) أُسرةً، إضافةً إلى المُشْرفين على برامج الأُسَر المنتجة البالغِ عددُهم (35) مُشرِفًا. وتوصَّلت الدراسةُ إلى النتائج التالية: موافقةُ أفراد عيِّنة الدراسة على واقع مشاريع الأسر المنتجة بدرجةٍ كبيرة جدًّا، وأنَّ أهمَّ ما يميِّز مشاريعَ الأُسَر المنتِجة أنَّ نوعَ المشروع يتناسب مع آليَّة العمل في البيت، ووجودُ أهدافٍ واضحة ومحدَّدة لبرامج الأسر المنتجة، وموافقةُ أفراد عيِّنة الدراسة بدرجةٍ كبيرة جدًّا على وجود معوِّقاتٍ تواجه مشاريعَ الأُسَر المنتِجة، وأنَّ أبرز هذه المعوِّقات تتمثَّل في ارتفاعِ أسعار الشَّحن والتوصيل وهو ما يؤثِّر سلبًا على بَيع المنتجات، وأنَّ منافسةَ منتجات الشَّركات الكبرى تقلِّل من انتشار منتجات الأُسَر المنتِجة، إضافةً إلى العادات والتقاليد والنَّظرة المجتمعية للعمل في البيت، وموافقةُ مجتمع الدراسة من المُشْرفين على جدوى البرامج التي توفِّرها الجمعياتُ الدَّاعمة للأُسَر

المنتِجة بدرجةٍ كبيرة جدًّا، وأنَّ أهمَّ ما يميّز البرامجَ التي توفّرها الجمعياتُ الدَّاعمةُ للأُسَر المنتجة تتمثَّل في توافُقِها مع رؤية 2030، وتعريفُ المتقدّمين الجدد بتجارِب الأُسَرِ النَّاجحة. أمَّا أهمُّ توصيات الدراسة فهي: إقامةُ المَعارض، وتوفيرُ منافذِ البيع الملائمة لتسويق منتجات الأُسر، وتوفيرُ وسائل الشَّحن والتوصيل الملائمة لمنتجات الأُسَر المنتجة، وتحفيزُ الشَّركاتِ ورجال الأعمال على دعمِ مشاريع الأُسَر المنتجة، وإنشاءُ هيئةٍ وطنية تُعنى بتطوير برامج مشاريع الأُسَر المنتجة وتنميتها، وتحديثُ اللَّوائح التنفيذية الخاصَّة بالأُسَر المنتجة لمُواكَبة التطوُّرات ومتطلَّبات سُوق العمل.

- **دراسة الهذلول (2017)**، بعنوان: "دَورُ الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منطقة الرياض: دراسةٌ مقارنةٌ بين وجهات نظر المنسوبين". هدفت هذه الدراسةُ إلى معرفةِ واقع التنمية الاجتماعية المستدامة بمنطقة الرياض، ودراسةِ مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منطقة الرياض، من وجهة نظر المنسوبين والمشرفين، وكذلك معرفةِ المعوّقاتِ التي تَحُدُّ من مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منطقة الرياض، من وجهة نظر المنسوبين والمشرفين. وتَمثَّل مجتمعُ الدراسة في منسوبي الجمعيات الأهلية ومشرفيها في منطقة الرياض، وطُبِّقت الدراسةُ على عيّنةٍ منهم. وقد اعتمد الباحثُ في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدم الاستبانةَ أداةً لجمعِ البيانات. وتوصَّلت الدراسةُ إلى عددٍ من النتائج؛ من أهمّها: مساهمةُ الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منطقة الرياض- من وجهة نظر المنسوبين والمشرفين- بدرجة موافقة عالية، وأنَّ أهمَّ المعوّقات التي تَحُدُّ من مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منطقة الرياض تتمثَّل في نُدرةِ الموارد المادية للجمعيات الأهلية، وعدمِ وجود خُططٍ لدى الجمعيات الأهلية لتحقيقِ جانبٍ معيَّن من جوانب التنمية الاجتماعية المستدامة. أمَّا أهمُّ التوصيات فهي: استقطابُ الجمعيات الأهلية كوادرَ بشريةً مناسبةً على درايةٍ بمتطلَّباتِ التنمية الاجتماعية المستدامة وسُبلِ تحقيقها، وعملُ الدَّولة على زيادة عدد الجمعيات الأهلية؛ حتى تفي هذه الجمعياتُ بحاجات المستفيدين منها.
- **دراسة الطريف (2014)** بعنوان: "فاعلية برامج العمل الخيري المستدام بالجمعيات الخيرية". هدفت هذه الدراسةُ إلى معرفةِ مدى فاعلية برامج العمل الخيري المستدام بالجمعيات الخيرية بالسُّعودية، ومعرفةِ أهمّ المعوّقات التي تواجه تفعيلَ العمل الخيري المستدام بالجمعيات الخيرية. وقد تكوَّن مجتمعُ الدراسة من جميع العاملين والعاملات بالمنظَّمات الخيرية في السعودية، واشتمل مجتمعُ الدراسة على (200) عاملٍ وعاملة، واعتمدت الدراسةُ على المنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة، واستخدمت الاستبانةَ أداةً لجمع المعلومات. وقد توصَّلت الدراسةُ إلى الكثير من النتائج؛ أهمُّها: فاعليةُ برامج العمل الخيري المستدام بالجمعيات الخيرية بالسعودية بدرجةٍ كبيرة، واهتمامُ الجمعيات الخيرية بتنويع البرامج التأهيلية المقدَّمة لتتناسب مع حاجات المستفيدين بدرجةٍ كبيرة، وأنَّ صعوبةَ تمويل ودعم أنشطة الجمعية واستمرار برامجها من أشدِّ معوّقات تفعيلِ العمل الخيري المستدام بالجمعيات الخيرية بدرجةٍ كبيرة.

التعليق على الدِّراسات السَّابقة وأوجُه الاستفادة منها:

يتَّضح من العرض السَّابق للدراسات أنَّها جميعًا استهدفتْ قياسَ فاعلية دَورِ المنظَّمات التنمويّ والاجتماعيّ بسبب تنوُّع أهدافها، إلَّا أنَّ جميع الدراسات السَّابقة كانت تنطلق من مدى قدرة هذه المنظَّمات على تحقيقها أهدافَها، ومدى قدرتها على تقديم البرامج الاجتماعية والاقتصادية لمستفيديها. وفي السِّياق ذاتِه نجد اعتمادَ أكثر الدراسات السَّابقة على المنهج الوصفي، وكذلك استخدامها الاستبانةَ أداةً رئيسةً لتحقيق أغراض الدراسة. ومن

جانبٍ آخَر لم تستهدف غالبيةُ الدِّراسات السَّابقة قياسَ برامجَ لبناء قدرات المستفيدين منها، وهو ما تميَّزت به الدراسة الحالية وكانت سبَّاقةً فيه، كما ركَّزت أكثرُ الدراسات السَّابقة على مستفيدي منظَّمةٍ واحدة، خلافًا لما قامت به الدراسةُ الحالية من استهداف مستفيدي خَمسِ منظَّمات. وأخيرًا تبرُز الاستفادةُ من الدراسات السَّابقة من خلال ما قُدِّم من إطارٍ نظري وتوصيات ساهمتْ في بناء الدراسة الحالية وظهور ملامحها.

3- النظرية الموجِّهة للدراسة:

نظرية الدَّور:

تتبنى نظريةُ الدَّور منظورًا مُفادُه أنَّ دَور أيِّ كِيانٍ في أيِّ نظام اجتماعي يتأثَّر بطبيعة توقُّعات الأطراف ذات الصِّلة بذلك الكيان؛ كما تفترض أنَّ الأدوار التي تتولَّاها الكياناتُ الاجتماعية تشكِّل سُلوكيَّاتها، ومن ثمَّ فللتوقُّعات حول أي كيان اجتماعي تأثيرٌ بارز على ما تنتهجه من سُلوكيَّاتٍ وأفعال؛ كما تفترض النظريةُ أيضًا أنَّ الأدوار ليس ثابتةَ الطبيعة، ولكنها دائمةُ الخضوع للتغيُّر نتيجةً لتأثُّرها بالعوامل المحيطة بها.

وتُعَدُّ نظريةُ الدَّور واحدةً من نظريَّتَين أساسيَّتَين تُستخدمان لتفسير الأدوار الاجتماعية للأفراد والمجموعات، أمَّا النظريةُ الثانية فهي نظريةُ الأنساق الاجتماعية، وكِلْتا النَّظريَّتَين تُستخدمان من أجْل فَهم كيفية تفاعُل الأطراف الفاعلة المختلفة بعضِها مع البعض الآخر، ومعرفة التوقُّعاتِ المرتبِطة بكلِّ دَور؛ وذلك عند حدوث اختلالٍ في التوازن في النظامِ العامِّ كلِّه (Das, 2012,p. 51).

فالدَّورُ جملةُ الأفعال والواجبات التي يتوقَّع المجتمعُ أن تصدُرَ من هيئاته وأفراده ممَّن يَشغَلون مراكزَ اجتماعيةً محددَّةً في البناء الاجتماعي، وهو أيضًا ما يُتوقَّع أن يقوم به الفردُ من أعمالٍ ترتبط بوضعه أو مركزه الاجتماعي، كما أنه مجموعةٌ من معايير السَّلوك أو القواعد التي تحكُم وضعًا مُعيَّنًا في البناء الاجتماعي؛ وهو الجانبُ الديناميكي أو السُّلوكي للوضع الاجتماعي (دهيم، 2010، ص 44).

وتهتمُّ نظريةُ الدَّور بما يُعرَف بـ"توزيع الأدوار"؛ إذ ترى تلك النظريةُ الدَّورَ مجموعةً من السُّلوكياتِ والمواقفِ المرتبطِ بعضِها بالبعض الآخَر، ومن ثم ينتهج الفردُ أو الكيانُ الاجتماعي أنماطًا متَّسقةً مع عند القيام بمكوِّناتٍ متعدِّدة لدَورٍ ما. وهناك منظوران رئيسيَّان في هذه النظرية حول سلوكيات الأفراد والكيانات الاجتماعية وأدوارهما؛ وهذان المنظوران هُما (Koranyi & Kolleck, 2018,p. 9):

المنظور البِنائي: يركِّز هذا المنظورُ على العلاقة بين السِّياق وسلوك الدَّور، ووَفْقًا لهذا المنظور تُوجَّه سُلوكياتُ الأطراف الفاعلين إلى مجموعةٍ من التوقُّعات التي قد تكون داخليةَ المنشأ أو ناشئةً من مصادرَ وتأثيراتٍ خارجيةٍ أو من المَصْدَرَين كليهما، ويقوِّم الأطرافُ الفاعلون أنفُسَهم وفقًا لدرجة امتثالهم لتلك التوقُّعات.

المنظور التفاعلي: يركِّز هذا المنظورُ على العلاقة بين التفاعلات بين الأطراف الفاعلة من ناحيةٍ وبين سلوكِ الدَّور من ناحيةٍ أخرى؛ ووَفْقًا لهذا المنظور يُعاد باستمرار خَلقُ الأدوار وَفْقًا لعلاقاتها بالأدوار الأخرى المتَّصلَة بها.

كما تنصُّ نظريةُ الدَّور أيضًا على أنَّ طبيعة الدَّور تتحدَّد وَفْقًا لعددٍ من العوامل على النَّحو التَّالي (Vitriyana, 2016,p. 30):

التوقُّعات: وهي الأعرافُ والمعتقَداتُ والتفضيلاتُ المتعلِّقة بأداء فردٍ أو كيان اجتماعي في موقعٍ أو موضعٍ اجتماعي ما بالنِّسبة للكيانات الاجتماعية في المواضع الاجتماعية الأخرى.

المَطالب: وهي مجموعةٌ من القيود أو الحدود المفروضة على الدَّور في موقفٍ اجتماعي ما.

الجمهور: وهو الطَّرَفُ أو الأطراف الاجتماعية التي تلاحظ وتراقب التفاعلاتِ بين الطَّرَف صاحب الدَّوْر الرئيسي والطَّرَف الآخَر صاحبِ الدَّور الفرعي أو المكمِّل.

ويحدِّد الدَّورُ السُّلوكياتِ المتوقَّعةَ من الكيان الاجتماعي في النظام الاجتماعي، كما يُحدَّد الدَّورُ من خلال توقُّعات الأطراف الفاعلة الأخرى وطبيعةِ الموقف الاجتماعي، ومن هذا المنظور فكلُّ طَرَفٍ فاعل يمارس حقوقًا وواجباتٍ وَفْقًا لِما يحدِّده موقعُه من النظام الاجتماعي يُعَدُّ طَرَفًا له دَورٌ في هذا النظام، وتَنُصُّ النظريةُ على أنَّ النظامَ الاجتماعي يتضمَّن وجودَ أطرافٍ فاعلةٍ في إطار تفاعلٍ اجتماعي، وأدوارٍ محدَّدةٍ في نطاق هذا التفاعل، ومواقعَ أو مواضعَ خاصَّةٍ بالأطراف الفاعلة، ووجودَ علاقاتٍ بين الأطراف الفاعلة وأدوارها (Vitriyana, 2016,pp. 29- 30).

ومن ثمَّ يمكِن- من خلال منظور نظرية الدَّور – معرفةُ أنَّ طبيعة الدَّور الذي تقوم به المنظَّمات متأثِّرٌ بالتوقُّعات الموضوعة حوله؛ إذ يرتكز دَورُ المنظَّمات في تمكين الفئات المستفيدة منها من خلال فَهمِ السُّلوكيات المتوقَّعة من المستفيدين، والعملِ على تصميم البرامج والمبادرات التي تحقِّق توقُّعاتِهم وتلبِّيها، ومن ثمَّ تساهم في توضيح الدَّور المطلوب منهم تجاه أُسَرهم ومجتمعهم، والذي يؤدِّي إلى تخفيفِ حِدَّة غُموضِ الدَّور أو صِراعِ الأدوار لديهم. فالمنظَّماتُ تمنح التمويلَ بدافعٍ من تلبية توقُّعاتِ المستفيدين الذين يتوقَّعون منها استثمارَ ما لديها من إمكاناتٍ وموارِدَ في خدمةِ مصالحهم وتطويرِ قدراتهم وتمكينِهم؛ وذلك من خلال البرامج والأنشطة التي تعمل على تلبيةِ احتياجاتهم وحلِّ مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيرًا يرى الباحثُ أنَّ أهميَّة نظرية الدَّور في تفسير دَور المنظَّمات في تمكين المستفيدين منها تكمُن في تناولها لكيفيَّةِ تأثيرِ العلاقات بين الأطراف المختلفة في منظومة التنمية على العملياتِ والأنشطة القائمة في هذه المنظومة؛ وما يميِّز منظورَ هذا النظرية أيضًا كونُها تنظر لا ترى الأدوارَ شيئًا ثابتًا، بل تراها تتأثَّر بعدَّة عواملَ؛ مِثلَ سُلوكياتِ صاحب الدَّور، وتغيُّرِ توقُّعات أصحاب الشَّأن ذوي الصِّلة من هذا الدَّور. وقد اهتمَّتْ تلك النظريةُ أيضًا بأدوار عددٍ من الأطراف الأخرى في منظومة العمل التنموي؛ فهي تقدِّم تصوُّرًا أشدَّ وضوحًا وشمولًا لديناميكيات العلاقات بين المنظَّمات، ولتأثيرِ الدَّور الذي تقوم به على توقُّعاتِ المستفيدين منها وإدراكاتهم.

4- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه استخدمت الدراسةُ منهجَ المسح الاجتماعي؛ لكونه الأنسبَ لتحقيق هدف الدراسة. وغنيٌّ عن الذِّكر أنَّ منهج المسح الاجتماعي من أكثر المناهج المستخدمة في العلوم الاجتماعية؛ فهو يَهدِف إلى تقديم وصفٍ دقيق للمتغيِّراتِ، والاشياءِ، والمواقفِ، والآراءِ.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية للدراسة: تمثَّلتْ في التَّعرُّف على دَور المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها.
- الحدود البشَرية للدراسة: المستفيدون الذين حضروا برنامجَ بناء القدرات لدى المنظَّمات غير الربحية خلال الفترة الزمنية من 1442/5/6هـ إلى 1442/7/4هـ.

مجتمع الدراسة وعيِّنتها:

استخدمت الدراسةُ أسلوبَ المعاينة العشوائية البسيطة؛ نتيجةً لتوفُّر كشفٍ يضمُّ أسماءَ المستفيدين، وبعضَ البيانات الأوَّلية عنهم، وجميعُهم ممَّن حضروا برنامجَ بناء القدرات لدى المنظَّمات غير الربحية واستفادوا منه.

وقد بلغ عددُ المستفيدين (5000) مستفيد، اختِير منهم عيّنةٌ بلغت (1250) يمثِّلون ٢٥٪ من إجمالي المستفيدين. وقد وزِّعت 1380 استبانةً بزيادةٍ قدرُها 180 استبانةً عن حجم العيّنة المستهدف؛ تحسُّبًا لعدم استجابة البعض، وبلغ عددُ الاستبياناتِ المستردَّةِ المكتملةِ والصَّالحةِ للتحليل (1353) استبانةً.

وصف أفراد عيّنة الدراسة:

جدول (1): يبين توزيع مجتمع الدراسة وَفْقَ المتغيّرات الأوَّلية

المتغيّر	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
العمر	أصغر من 20 سنة	75	5.54
	من 20 إلى 30	433	32.0
	من 31 إلى 45	737	54.47
	من 46 إلى 65	106	7.83
	أكبر من 65	2	0.15
المؤهِّل الدراسي	المجموع	1353	100
	تعليم ثانوي فأقلُّ	579	42.79
	دبلوم بعد الثانوي	311	22.99
	جامعي فما فوق	463	34.22
	المجموع	1353	100
الحالة الاجتماعية	لم يَسبِق الزواج	499	36.88
	متزوّجة	540	39.91
	مطلَّقة	218	16.11
	أرملة	96	7.10
	المجموع	1353	100
متى حصلت على البرنامج؟	ستَّة أشهُر فأقلُّ	487	35.99
	أكثر من ستَّة أشهر	866	64.01
	المجموع	1353	100
اسم الجمعية التي قدَّمت البرنامج	مركز بناء الأُسَر المنتِجة- جنى	647	47.82
	جمعية الأنامل المبدعة للحِرَف والمِهَن	271	20.03
	جمعية أعمال للتنمية الأُسرية	192	14.19
	جمعية الأيدي الحِرَفية الخيرية	175	12.93
	الجمعية التعاونية النسائية متعدِّدة الأغراض- حرفة	68	4.51
	المجموع	1353	100
هل لديك فكرةُ مشروع قبل حضورك برنامجَ بناء القدرات؟	نعم	265	19.59
	لا	1088	80.41
	المجموع	1353	100

يتَّضح من الجدول أعلاه توزيعُ أفراد عيّنة الدراسة حسب المتغيّرات الأوَّلية على النَّحو التَّالي:

- أكثرُ من نصف حجم أفراد عيّنة الدراسة من المتدرّبين تقع في الفئة العُمرية (من 31 إلى 45 سنةً) بنسبة (54.47%)، ثم يليهم من تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (من 20 إلى 30 سنةً) بنسبة (32.0%)، ثم يأتي من تقع

أعمارهم في الفئة العُمرية (من 46 إلى 65 سنةً) بنسبة (7.83%)، يليهم من تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (أصغرُ من 20 سنة) بنسبة (5.54%)، وأخيرًا يأتي المتدرِّبون ممَّن تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (أكبر من 65 سنة) بنسبة (0.15%).

- أكثرُ فئات المؤهِّل الدراسي لأفراد عيِّنة الدراسة من المتدرِّبين (تعليم ثانوي فأقلُّ)؛ إذ بلغتْ نِسبتُهم (42.79%)، ثم يأتي أصحابُ المؤهِّلِ الدراسيّ (جامعي فما فوق) بنسبة (34.22%)، وأخيرًا يأتي أصحابُ المؤهِّل الدراسي (دبلوم بعد الثانوي) بنسبة (22.99%).
- أكثر فئات الحالة الاجتماعية لأفراد عيِّنة الدراسة من المتدرِّبات المتزوِّجات بنسبةٍ (39.91%)، يليهن من لم يَسبِق لهن الزواجُ بنسبةٍ (36.88%)، ثم تأتي المطلَّقاتُ بنسبة (16.11%)، وأخيرًا يأتي الأرامل بنسبة (7.10%).
- أكثر أفراد مجتمع الدراسة من المتدرِّبين قد حصلن على البرنامج منذ (أكثر من ستَّة أشهُر) بنسبة (64.01%)، ثم يأتي من حصلن على البرنامج منذ (ستَّة أشهُر فأقلَّ) بنسبة (35.99%).
- أكثر جمعية قدَّمتْ برامجَ لأفراد عيِّنة الدراسة من المتدرِّبين (مركز بناء الأسر المنتجة- جنى) بنسبة (47.82%) من أفراد العيِّنة، ثم تأتي (جمعية الأنامل المبدعة للحِرَف والمِهَن) بنسبة (20.03%)، ثم تليها (جمعيةُ أعمال للتنمية الأُسرية) بنسبةٍ (14.19%)، تليها (جمعيةُ الأيدي الحِرَفية الخيرية) بنسبة (12.93%)، وأخيرًا (الجمعيةُ التعاونية النِّسائية متعدِّدةُ الأغراض- حرفة) بنسبة (4.51%).
- أكثر مجتمع الدراسة من المتدرِّبين ليس لديهم فكرةُ مشروعٍ قبل حضورهم برنامجَ بناء القدرات؛ إذ بلغتْ نِسبتُهم (80.41%)، يليهم من لديهم فكرةُ مشروع بنسبة (19.59%).

أداة جمع البيانات:

اتِّساقا مع هدفِ الدراسة المتمثِّلِ في معرفة دَورِ المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها، كانت الأداةُ الأنسب والمحقِّقة للغرض من الدراسة هي الاستبانة. وقد بُنيت الاستبانةُ وَفْقًا للخطوات العلمية المتعارَف عليها؛ مِثلَ مراجعةِ الدراسات السَّابقة، وتحديدِ المحاور والعبارات، وإعدادِ الصِّيغة الأوَّلية لها، حتى وصلتْ إلى مرحلة الصِّيغة النهائية والتطبيق الميداني.

1- صدق أداة جمع البيانات وثباتها:

- الصِّدق الداخلي (الاتِّساق الداخلي):

للتأكُّد من تماسُك عبارات الاستبانة حسبت الباحثةُ صِدقَ الاتِّساق الداخلي للاستبانة على عيِّنةٍ استطلاعيةٍ مكوَّنةٍ من (30) من المتدربين؛ وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كلِّ عبارةٍ والدرجة الكُليَّة للاستبانة، واستخدم لذلك برنامجُ (SPSS18)، والجداولُ التالية توضِّح ذلك.

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون بين كلِّ عبارة من عبارات الاستبانة وبين الدرجة الكليَّة للمحور الذي تتبعه

رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكليَّة للاستبانة	مستوى الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكليَّة للاستبانة	مستوى الدلالة الإحصائية
1	0.79	**0.00	8	0.43	***0.017**
2	0.67	**0.00	9	0.69	****0.00**
3	0.75	**0.00	10	0.59	****0.001**
4	0.69	**0.00	11	0.84	****0.00**

رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكليَّة للاستبانة	مستوى الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكليَّة للاستبانة	مستوى الدلالة الإحصائية
5	0.81	**0.00	12	0.78	**0.00
6	0.85	**0.00	13	0.82	**0.00
7	**0.78**	**0.00	**14**	**0.75**	**0.00

(*) دالَّة عند مستوى (0.05)، (**) دالَّة عند مستوى (0.01).

يتَّضح من خلال معاملات ارتباط بيرسون في الجدول أعلاه ارتباطُ جميع عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطًا موجبًا ودالًّا إحصائيًّا، وأكثرُها دالٌّ عند مستوى الدلالة (0.01)، أمَّا العبارةُ رقم (8) فدالَّةٌ عند مستوى (0.05)، وهو ما يدلُّ على صِدق الاتِّساق الداخلي لعبارات الاستبانة. وممَّا سبق يتَّضح تحقُّقُ صِدقِ الاتِّساق الداخلي للاستبانة، وتمتُّعُ الاستبانة بدرجة عالية من الصِّدق، وصلاحيتُها لقياس ما وُضعتْ لقياسه.

2- ثبات أداة الدارسة:

حسب الباحثُ ثباتَ الاستبانة باستخدام مُعامل ثبات ألْفا كُرونباخ Cronbach's Alpha على عيّنةٍ استطلاعيةٍ مكوَّنةٍ من (30) من المتدربّين، وقد بلغ مُعاملُ ألْفا كرونباخ للاستبانةِ- البالغِ عددُ عباراتها (14) عبارةً- (0.93)، وهو معاملُ ثباتٍ مرتفعٌ يدلُّ على تحقُّق ثبات الاستبانة عمومًا. كما أُعطيت أوزانٌ للبدائل: (كبيرة = 3، ومتوسِّطة = 2، وضعيفة = 1)، ثم صُنِّفت تلك الإجاباتُ في ثلاثة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:

طُول الفئة = (أكبر قيمة- أقلّ قيمة) ÷ عدد بدائل المقياس = (3- 1) ÷3= 0.66

لنحصُلَ على مدى المتوسِّطات التالية لكلّ وصف أو بديل:

جدول (3) توزيع مدى المتوسِّطات وَفْقَ التدرُّج المستخدَم في أداة البحث

الوصف	مدى المتوسِّطات
كبيرة	3.0 – 2.34
متوسِّطة	2.33 – 1.67
ضعيفة	1.66 –1.0

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدام الباحث برنامج (SPSS18) والمعروف لدى المختصين بالعلوم الاجتماعية لاستخراج الأساليب الإحصائية التالية:

- التَّكرارات والنِّسَب المئوية: لوصف خصائص أفراد العيّنة.
- المتوسِّط الحسابي "Mean": وذلك لمعرفةِ مدى ارتفاع استجابات أفراد الدراسة أو انخفاضها حول عبارات محاور الاستبانة، وسوف نستخدمه في ترتيب العبارات، وعند تساوي المتوسِّط الحسابي سوف يكون الترتيبُ حسَب أقلّ قيمة للانحراف المعياري.
- استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation": للتعرُّف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكلّ عبارةٍ من عبارات محاور الاستبانة، ويُلاحَظ أنَّ الانحرافَ المعياري يوضِّح التشتُّتَ في استجابات أفراد عيّنة الدراسة حول كلّ عبارة؛ فكلَّما اقتربت قيمتُه من الصِّفر تركَّزت الاستجابات وانخفض تشتُّتُها بين المقياس.

- مُعامل ارتباط "بيرسون": لقياس صدق الاستبانة.
- مُعامل ثبات "ألْفا كرونباخ": لقياس ثبات الاستبانة.
- اختبار (Kruskall- Wallis): للوقوف على الفروق بين استجابات أفراد عيّنة الدراسة من المتدرّبين، والتي ترجع إلى اختلاف متغيّرِ الجمعية المنظِّمة للبرنامج؛ وذلك لعدم تَكافُؤ فئاته.

5- عرض النتائج ومناقشتها.

- **النتائج المتعلِّقة بالتساؤل الأول: ما دَورُ المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها للبَدء بالعمل؟**

جدول (4): استجابات أفراد عيّنة الدراسة حول عبارات دَور المنظَّمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين للبدء بالعمل

م	العبارة		درجة الاستفادة			المتوسِّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسِّطة	ضعيفة			
1	تعرَّفتُ من البرنامج على مفهوم العمل الحُرّ ومزاياه.	ك	1135	195	23	2.82	0.42	1
		%	83.89	14.41	1.7			
2	تعرَّفتُ من البرنامج على أهميَّة العمل الحُرّ.	ك	1010	293	50	2.71	0.53	4
		%	74.65	21.66	3.7			
3	تعرَّفتُ من البرنامج على الصُّعوبات التي تواجه البدءَ بالعمل.	ك	999	284	70	2.69	0.56	6
		%	73.84	20.99	5.17			
4	تعرَّفتُ من البرنامج على الإجراءات النِّظامية للبَدء بالعمل.	ك	994	256	103	2.66	0.61	8
		%	73.47	18.92	7.61			
5	تعرَّفتُ من البرنامج على استثمار الموارد المتاحة لديَّ.	ك	986	300	67	2.68	0.56	7
		%	72.88	22.17	4.95			
6	تعرَّفتُ من البرنامج على خطوات اختيار الأفكار.	ك	887	307	159	2.54	0.7	9
		%	65.56	22.69	11.75			
7	تعرَّفتُ من البرنامج على خطوات دراسة الجدوى.	ك	1089	222	42	2.77	0.49	2
		%	80.49	16.41	3.1			
8	تعرَّفتُ من البرنامج على الجهات التي تقدم خدمات التمويل والإقراض للبدء بالعمل الحر.	ك	1073	236	44	2.76	0.5	3
		%	79.31	17.44	3.25			
9	تعرَّفتُ من البرنامج على الجهات التي تقدِّم خدماتِ الإرشاد والتدريب للبَدء بالعملِ الحُرّ.	ك	1021	270	62	2.71	0.55	5
		%	75.46	19.96	4.58			
10	تعرَّفتُ من البرنامج على خطوات بناء المنتج وتسويقه.	ك	476	300	577	1.93	0.88	11
		%	35.18	22.17	42.65			
11	أكسبني البرنامجُ مهارةَ كسب العملاء.	ك	466	299	588	1.91	0.88	12
		%	34.44	22.1	43.46			

م	العبارة		درجة الاستفادة			المتوسِّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسِّطة	ضعيفة			
12	أكسبني البرنامجُ مهارةَ التواصل الفعَّال.	ك	426	284	643	1.84	0.87	13
		%	31.49	20.99	47.52			
13	ساهم البرنامجُ في تعزيز الإيجابية نحو العملِ الحُرِّ.	ك	410	247	696	1.79	0.88	14
		%	30.3	18.26	51.44			
14	تَحقَّق الهدفُ من حضوري للبرنامج.	ك	924	237	192	2.54	0.73	10
		%	68.29	17.52	14.19			
	المتوسِّطُ العامُّ للاستبانة					2.45	0.65	

يتَّضح من الجدول أعلاه وجهاتِ نظر مجتمع الدراسة من المتدرِّبين حول استفادة المتدربين من برنامج بناء القدرات، وقد بلغ المتوسِّطُ الحسابيُّ العامُّ لهذا المحور (2.45 من 3.0)، وهو متوسِّطٌ يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي، وهي الفئةُ التي تعني الاستفادةَ بدرجة (كبيرة)، الأمرُ الذي يعني أنَّ مجتمع الدراسة من المتدرِّبين يَرَون استفادتَهم بدرجة (كبيرة) من عبارات الاستبانة عمومًا. وأمَّا عن العبارات فقد تَراوح المتوسِّط الحسابي لدرجات استفادة مجتمع الدراسة من المتدرِّبين ممَّا جاء في كلِّ عبارة ما بين (1.79 – 2.82)، وهي متوسِّطاتٌ تقابل درجتَي الاستفادة (كبيرة، متوسِّطة)؛ فقد أقرَّ أفرادُ عيِّنة الدراسة بعَشر من عبارات برنامج ثقافة العملِ الحُرِّ بدرجة (كبيرة)؛ إذ انحصرت المتوسِّطاتُ الحسابية بين (2.54، 2.82)، وجاءت- مرتَّبةً تنازليًّا حسَب المتوسِّط الحسابي- على النَّحو التَّالي:

- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على مفهوم العمل الحر ومزاياه) في المرتبة الأولى، بمتوسِّط (2.82)، وانحرافٍ معياري (0.42).
- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على خطوات دراسة الجدوى) في المرتبة الثانية، بمتوسِّط (2.77)، وانحرافٍ معياري (0.49).
- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على الجهات التي تقدِّم خدماتِ التمويل والإقراض للبدء بالعمل) في المرتبة الثالثة، بمتوسِّط (2.76)، وانحرافٍ معياري (0.50).
- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على أهميَّة العملِ الحُرِّ) في المرتبة الرابعة، بمتوسِّط (2.71)، وانحرافٍ معياري (0.53).
- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على الجهات التي تقدِّم خدماتِ الإرشاد والتدريب للبدء بالعمل) في المرتبة الخامسة، بمتوسِّط (2.71)، وانحرافٍ معياري (0.55).
- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على الصُّعوبات التي تواجه البَدءَ بالعمل) في المرتبة السادسة، بمتوسِّط (2.69)، وانحرافٍ معياري (0.56).
- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على استثمار الموارد المتاحة لدي) في المرتبة السَّابعة، بمتوسِّط (2.68)، وانحرافٍ معياري (0.56).
- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على الإجراءات النِّظامية للبَدءِ بالعملِ الحُرِّ) في المرتبة الثامنة، بمتوسِّط (2.66)، وانحرافٍ معياري (0.61).

- جاءت العبارةُ (تعرَّفتُ من البرنامج على خطوات اختيار الأفكار) في المرتبة التَّاسعة، بمتوسِّط (2.54)، وانحرافٍ معياري (0.70).
- جاءت العبارةُ (تَحقَّق الهدفُ من حضوري للبرنامج) في المرتبة العاشرة، بمتوسِّط (2.54)، وانحرافٍ معياري (0.73).

- **نتيجة السُّؤال الثاني: هل هناك علاقةٌ بين الجمعية المنظِّمة لبرنامج بناء القدرات ودرجةِ الاستفادة منه؟**

وللوقوف على الفروق ذات الدَّلالة الإحصائية حول درجة استفادة أفراد العيِّنة من المتدرِّبين من برنامج ثقافة العملِ الحُرِّ، والتي تُعزى إلى متغيِّر الجمعية المنظِّمة للبرنامج، ونظرًا لعدم تكافُؤ فئات متغيِّر الجمعية المنظِّمة للبرنامج، استخدمت الباحثةُ اختبارَ (Kruskall- Wallis)، وهذا ما يتَّضح فيما يأتي:

جدول (5): دراسة الفروق بين متوسِّطات استجابات أفراد العيِّنة حول درجة استفادتهم من برنامج بناء القدرات، والتي تَرجع إلى اختلاف متغيِّر الجمعية المنظِّمة للبرنامج؛ باستخدام اختبار (Kruskall- Wallis)

الجمعية المنظِّمة للبرنامج	العدد	متوسِّط الرُّتَب	قيمة مربَّع كاي	مستوى الدلالة
الجمعية التعاونية النِّسائية متعدِّدة الأغراض- حرفة	61	649.20	15.18	**0.01
جمعية أعمال للتنمية الأُسرية	192	690.08		
جمعية الأنامل المبدعة للحِرَف والمِهَن	271	598.10		
جمعية الأيدي الحِرَفية الخيرية	175	699.53		
مركز بناء الأُسَر المنتِجة- جنى	647	702.29		
مؤسسة نماء المنوّرة	7	714.00		

* يعني مستوى الدلالة (0.05)، ** يعني مستوى الدلالة (0.01)

يتَّضح من الجدول السَّابق وجودُ فروقٍ ذات دلالة إحصائية- عند مستوى الدلالة (0.01)- بين الدرجةِ الكُليَّة لاستبانة درجات استفادة المتدرِّبين من برنامج ثقافة العمل الحُرِّ ترجع إلى اختلاف متغيِّر الجمعية المنظِّمة للبرنامج، لصالح أفراد العيِّنة من مؤسسة نماء المنورة؛ إذ بلغ متوسِّطُ رُتَبهم (714.0)؛ أي إنَّ أفرادَ العيِّنة من المتدرِّبين من مؤسسة نماء المنورة أكثرُ استفادةً من برنامج بناء القدرات من بقيَّة الجمعيات، يليهم أفرادُ مركز بناء الأُسَر المنتجة – جنى، الذين بلغ متوسِّطُ رُتَبهم (702.29).

مناقشة النتائج في ضوء تساؤلاتها وفرضيتها

سعت الدراسة الى التعرف على دور المنظمات غير الربحية في بناء قدرات المستفيدين منها، وارتكزت الدراسة على فرضية رئيسه تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنظمة التي تنظم البرنامج واستفادة المستفيدين منها. وقد أظهرت النتائج أهمية دور المنظمات في بناء وتطوير قدرات المستفيدين منها، واتضح كذلك توضيح وفهم وتعليم الأدوار التي تقوم فيها المنظمات غير الربحية تجاه المستفيدين منها. ونفهم من خلال نتائج هذه الدراسة الاتجاه الإيجابي لبرامج بناء القدرات من قبل المستفيدين، وهذه تؤكد الدور الملموس والواضح الذي قامت فيه هذه المنظمات غير الربحية، وتتفق هذه النتائج مع عدد من الدراسات السابقة في أهمية ووضوح الدور التنموي التي تقوم فيه المنظمات غير الربحية ومن تلك الدراسات، دراسة الدليمي (2018) والتي أكدت على أهمية ومناسبة البرامج التي قدمتها المنظمات غير الربحية للمستفيدين منها، وفي نفس السياق تأتي دراسة الهذلول (2017)، والتي أظهرت

مساهمة الجمعيات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وفي دراسة الطريف (2014)، تأكيد على ما توصلت له الدراسة الحالية على فاعلية برامج العمل التنموي وأن البرامج المقدمة تتناسب مع احتياجات المستفيدين.

وفي السياق العام تبرز نتائج الدراسة توافقها مع نظرية الدور الاجتماعي التي لا ترى الأدوارَ شيئًا ثابتًا، بل تراها تتأثَّر بعدَّة عواملَ؛ مِثلَ سُلوكياتِ صاحب الدَّور، وتغيُّرِ توقُّعات أصحاب الشَّأن ذوي الصِّلة من هذا الدَّور. وقد اهتمَّتْ تلك النظريةُ أيضًا بأدوار عددٍ من الأطراف الأخرى في منظومة العمل التنموي؛ فهي تقدِّم تصوُّرًا أشدَّ وضوحًا وشمولًا لديناميكيات العلاقات بين المنظَّمات، ولتأثيرِ الدَّور الذي تقوم به على توقُّعاتِ المستفيدين منها وإدراكاتهم. مما انعكس على فاعلية استفادتهم من برامج بناء القدرات. وبذلك تحقق الفرض الذي سعت الدراسة الى التحقق منه.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي توصَّلت إليها الدراسةُ يوصي الباحث ويقترح ما يلي:

1- أن تعمل المنظَّماتُ غيرُ الربحية على تصميم برامجَ تستهدف تطويرَ منتجات المستفيدين وتسويقها، وربطَهم بمواقع التسويق الإلكتروني.
2- أن تعمل المنظَّماتُ غيرُ الربحية على تصميم برنامجٍ إلكتروني لتقديم البرامج التدريبية والإرشادية والتطويرية؛ حتى تسهِّل عمليةَ تعزيز التواصل مع المستفيدين؛ لتمكين قدراتهم تمكينًا أشدَّ أثرًا.
3- أن تعمل المنظَّماتُ غيرُ الربحية على إطلاق البرامج والمبادرات وَفْقًا للاحتياجات التنموية للمستفيدين منها؛ من خلال عقدِ الورش المركَّزة معهم.
4- أن تقيس المنظَّماتُ غيرُ الربحية الأثرَ الاجتماعي والاقتصادي وَفْقًا لمنهجية العائد الاجتماعي على الاستثمار؛ لمعرفة الآثارِ المقصودة وغير المقصودة، ودرجةِ التحسين والتغيير التي طرأتْ على المستفيدين من التدخُّلاتِ التنموية.

قائمة المراجع.

أولًا- المراجع العربية:

- أبا حسين، ماهر. (2019)."العوامل المرتبطة بالتحاق الشباب السعودي بالعمل في المشروعات الصغيرة في ضوء رؤية 2030". رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الملك سعود.
- أبو الفتوح، وسام عبد الصادق محمد. (2016). "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة سياسياً: دراسة مطبقة علي الجمعيات الحقوقية بمحافظة الشرقية"، مجلة الخدمة الاجتماعية، (55)، 289- 340.
- أبو ليلة، علي محمود. (2014). التنمية والتحديث في عالم تحكمه تفاعلات العولمة. قرطبة للنشر والتوزيع. الرياض.
- البحري، سعود بن زاهر. (2018). "المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية في تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر المعسرة"، دراسة ميدانية مطبقة على الجمعيات الخيرية بمحافظة مسقط، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، عمان.
- بدوي، أحمد زكي. (1987). معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية. دار الكتاب اللبناني. لبنان.

- البلي، مسعود. (2015). "تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الجيد". مجلة دراسات وأبحاث: (19)، 341- 355.
- الجعفراوي، ابتسام. (2013). "التمكين من أجل التنمية والعدالة الاجتماعية". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 21، (1)، 70- 82.
- الخريجي، صالح بن ناصر. (2017). "فعالية المراجعة الداخلية في الجمعيات والمنظَّمات الخيرية". مجلة الخدمة الاجتماعية، 7، (57)، 293- 337.
- الدليمي، حمد بن ناصر. (2018)."دور الأسر المنتجة في دعم الاقتصاد الوطني تحقيقًا لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- دهيم، هشام السيد. (2010)." نظرية الدور الاجتماعي وتطبيقاتها في المدرسة الثانوية العامة في ضوء بعض المتغيِّرات المعاصرة". مجلة كلية التربية بالمنصورة، 1، (74)، 36- 55.
- الزهراني، عبد الوهاب. (2020). "منظَّمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- صبرة، عربي صابرين. (2020). "المهارات التخطيطية كآلية لبناء قدرات العاملين بالوحدات المحلية". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، 1، (50)، 229- 266، مصر.
- الطريف، غادة محمد. (2014)."فاعلية برامج العمل الخيري المستدام بالجمعيات الخيرية". المجلة العربية لعلم الاجتماع، (25): 143- 157.
- العبد اللات، عبد الفتاح. (2012)." أفكار للنهوض بالمشروعات الصغيرة". مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 20، (3)، 51- 54.
- العزة، نوفل. (2013)."دور المنظَّمات الخيرية في تنمية ورعاية الأسرة والطفل: دراسة بالتطبيق على مؤسسة نهر الأردن بالمملكة الأردنية الهاشمية". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- العصفور، محمد سعود. (2019). "دور منظَّمات العمل الخيري في المجال الاجتماعي والثقافي: دراسة مطبقة على منظَّمات العمل الخيري بمدينة الرياض". رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الغامدي، عبيد عبد الله. (2019)." دور المنظَّمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دراسة ميدانية". رسالة دكتوراه غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- قطاع الشئون الاقتصادية. (2017). آليات تطوير مشاريع الأسر المنتجة وتحويلها إلى مشاريع تجارية، غرفة الشرقية، المملكة العربية السعودية.
- كتبخانة، إسماعيل؛ وباخشوين، عبد الله؛ ومجاهد، أشرف. (2012)." واقع المنظَّمات الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع المحلي". دراسة مسحية على مدينة مكة، بيت الخبرة. مكة المكرمة.
- المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة. (2020). "مشروع بناء القدرات من أجل تنفيذ أهداف التنمية". نيروبي، 2020.
- مسعود، آمال محمد. (2014). "متطلبات تحقيق التمكين الاجتماعي للتلاميذ الفقراء بمرحلة التعليم الأساسي". مجلة كلية التربية، 25، (97)، 71- 152.

- نزال، غيداء نمر. (2014). "درجة تمكين البرامج التدريبية المهنية للاجئات السوريات مهنيًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية. (1437هـ). وزارة الموارد البشرية والعمل. الرياض.
- الهذلول، عبد الله بن عبد الرحمن. (2017). "دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منطقة الرياض دراسة مقارنة بين وجهات نظر المنسوبين والمشرفين". رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- هلال، زينب علي. (2012). "دور الجمعيات الخيرية في الحد من مشكلة الفقر: دراسة على عيّنة من المستفيدين من برنامج الجمعيات الخيرية في البحرين". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
- الهوساوي، ممدوح أحمد. (2018). "دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي". رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية، الرياض.

ثانيًا- المراجع بالإنجليزية:

- Ahmed, M. A. S., & Ali, M. A. L. M. (2019). Information technology and the empowerment of social workers in government hospitals in Cairo Governorate, Egypt. Egyptian Journal of Social Work, 8 (1), 109- 128.
- Awogbenle, A. C., & Iwuamadi, K. C. Youth unemployment. (2010). Entrepreneurship development programme as an intervention mechanism. African Journal of Business Management, 4, (6), 831- 835.
- Baruah, B. NGOs in Microfinance. (2010). Learning from the past, accepting limitations, and moving forward. Geography Compass, 4 (8), 979- 992.
- Das, T. K. (2012). "Applicability and relevance of social work knowledge and skills in the context of Bangladesh". SUST Studies, 15, (1), 45- 52.
- George, B. Rural. (2014). "Women Empowerment through Microfinancing: A Lesson from Central Kerala". Oxford Journal: An International Journal of Business & Economics, 7, (1), 21- 27.
- Ilmudeen, A. (2012). "Sustainable youth let action plans for Sri Lankn youth unemployment issues". Katom Journal, 5, 39- 46.
- Koranyi, F., & Kolleck, N. (2018). "Roles of local foundations in German community- based initiatives: Devolving criticism of philanthropy to the local". Education Policy Analysis Archives, 26, 1- 38.
- Mitchell, A. (2016)." Civil Society Organizations in the Informal Settlements of Buenos Aires: Service Providers and Forces for Change". Voluntas, 27, (1), 37- 60.
- Navarro- Flores, O. (2011). "Organizing by Projects: A Strategy for Local Development—The Case of NGOs in a Developing Country". Project Management Journal, 42, (6), 48- 59.
- Onyemerekeya, N. P., & Ukwuoma, N. T. A. (2015). "Appraisal of Graduate Self Employment in Owerri Municipal Council and Its Implications for Entreprenuership Education in Tertiary Schools". World Educators Forum, 7, (1), 1- 11.

- Sheremenko, G., Escalante, C. L., & Florkowski, W. J. (2017) "Financial sustainability and poverty outreach: The case of microfinance institutions in Eastern Europe and Central Asia". The European Journal of Development Research, 29, (1), 230- 245.
- Vitriyana, E. E. (2016) "The Role of Oxfam in Delivering Emergency Response in Merapi Volcano Eruption 2010 (Unpublished Bachelor's thesis)". President University, Indonesia.